

بسم الله الرحمن الرحيم

جذور القضية الجنوبية

رؤية مقدمة

من

التجمع اليمني للإصلاح

إلى

فريق القضية الجنوبية في مؤتمر الحوار الوطني

منذ ثلاثينيات القرن المنصرم واليمنيون يناضلون ويقدمون التضحيات الجسام، وقوافل الشهداء من أجل إقامة الدولة الوطنية ، التي تجسد إرادتهم الحرة وتعبر عن ذاتيتهم وهويتهم الوطنية الجامعة ... وتشاد على قاعدة المواطنة المتساوية ، والنظام اللامركزي ، وسيادة القانون.

ولقد مثل انتصار الثورة اليمنية (سبتمبر وأكتوبر) وإقامة النظام الجمهوري في الشطر الشمالي وتحقيق استقلال الشطر الجنوبي وتوحيده، وإقامة النظام الجمهوري فيه، الخطوة الأولى التي فتحت الطريق أمام إنضاج واستكمال أهم أهداف ومبادئ الثورة اليمنية، وتطلعات الشعب اليمني في تحقيق وحدته،

وإقامة دولته الوطنية الحديثة، على خطى الانعتاق من مخلفات الاستعمار وموروثات الاستبداد، وحكم الفرد ومركزية نظام الغلبة العصبوي.

وبالرغم من استمرار حالة التشطير وتعثر الخطى الوحدوية خلال ما يزيد عن عقدين، فقد ظل المشروع الوحدوي هدفا تسعى لتحقيقه كافة أطراف وقوى العمل السياسي الوطني ، وقدمت في سبيله الكثير من التضحيات، بل وتحت ذرائعه وقعت العديد من الحروب الداخلية والشطرية ، وبهذا الصدد نرى لزاما علينا أن نشير وبكل إنصاف إلى أن تفاعل أبناء الجنوب مع قضية الوحدة اليمنية وتضحياتهم في سبيل تحقيقها كان أكبر بكثير من تفاعل وتضحيات إخوانهم أبناء الشمال ، سواء على المستوى الشعبي أو الرسمي فمن ذا يمكنه تجاهل الدور البناء للجبهة القومية في توحيد الجنوب ووضع القضية الجنوبية في إطارها الوطني .

لقد تواصلت جهود ونضالات اليمنيين في جنوب الوطن وشماله لتحقيق الوحدة اليمنية ، حتى أشرق صباح يوم 22/ مايو/1990م بوحدة سلمية مثل طابعها السلمي الذي قامت عليه بداية تاريخ يماني جديد، يرفض استخدام العنف لتحقيق الأهداف السياسية ، أو في العمل الوطني ، كما وفرت - بما حملته من مضامين وطنية وديمقراطية - الظروف والمناخات الملائمة لـ :

● إنهاء حالة التجزئة والتمزق ، وتجاوز كل أشكال التمايزات العصبوية ونزعات الاستعلاء، والاستفراد بالسلطة ، والاستحواذ على الثروة، التي كانت تجد في ظروف التجزئة والتمزق مناخات مناسبة للنمو والهيمنة على ما عداها من أشكال الحكم الديمقراطي الشوروي التي حلم بها اليمنيون ، وناضلوا وضحوا في سبيل تحقيقها بالغالي والرخيص.

● فتح آفاق المستقبل لتحقيق أهداف الثورة اليمنية وفي مقدمتها بناء الدولة الوطنية، كإطار ناظم لعموم اليمنيين ، يضمن حقوقهم ويصون كرامتهم ، وليست كياناً منفصلاً عنهم أو في مواجهتهم ، ولهذا فقد اقترنت بالتعددية السياسية والحزبية ، وتداول السلطة عبر انتخابات حرة ونزيهة كشروط موضوعية لا بد منها لتعزيز مسار بناء الدولة الوطنية العصرية، والتي لم يكن من الممكن بناؤها في ظل حالة العنف والتمزق ونزعات التفرد والاستئثار بالسلطة والثروة والقرار .

وقد تطلع اليمنيون واتسعت آمالهم بتحويل تلك المضامين الوطنية الديمقراطية إلى عقد اجتماعي جديد يصوغ حاضر ومستقبل البلاد باتجاه تحقيق الازدهار والتقدم المنشود.

غير أن الأمور أخذت للأسف الشديد مساراً آخر، فتفجرت الأزمة في نهاية 1993م ، ثم اشتعلت الحرب في صيف 1994م ، وعقبها تم الانقضاض على مضامين الشراكة الوطنية ، والمشروع الديمقراطي الوليد القائم على التعددية السياسية والحزبية، فانسدت آفاق الأمل الذي كانت قد انفتحت واسعة أمام اليمنييين يوم 22 مايو 1990م.

حيث أدارت السلطة ظهرها لأسس التعددية السياسية والحزبية ومرتكزات الشراكة الوطنية التي قامت عليها الوحدة السلمية في 22 من مايو 1990م، وأصرت على التعامل بخفة وتعالٍ مع أوضاع وتحديات ما بعد حرب 94م وبخاصة مع مطلب إزالة آثار الحرب وبلسمة جراحات الجنوب ، التي تبنتها ونادت بها العديد من القوى السياسية والشعبية ، بما في ذلك التجمع اليمني للإصلاح حيث طالب مؤتمره العام الأول (الدورة الأولى) في بيانه الختامي الصادر يوم 24 من سبتمبر 1994م الحكومة (لمعالجة آثار الحرب وإزالة

مخلفاتها، وتعمير المناطق المتضررة) و (الاهتمام بالمحافظات الجنوبية وإعطائها الأولوية في المشاريع والخدمات ...).

لكن الذي حصل هو العكس تماما ، حيث تم إطلاق يد الفساد والعبث في عموم البلاد ، وشيئا فشيئا استعادت السلطة الفردية - وبصورة ممنهجة - هيمنتها الاستبدادية، مستدعية موروث الأزمة التاريخية بكل مكوناتها العصبوية، ونزعاتها الاستعلائية الإقصائية ، واستبدال مشروع بناء الدولة الوطنية المؤسسية بسلطة فرد اكتفت بحشد عناصر الدولة خارج نظامها المؤسسي لتأمين وظيفة تسلطية تتجه بجانب منها نحو إعاقة بناء الدولة وتتجه بالجزء الآخر نحو حماية السلطة العائلية في عمليتين تلتقيان معا في المجرى الذي يفضي إلى نتيجة واحدة، وهي مواصلة تكريس شخصنة الدولة والسلطة والنظام، وتشويه الوعي الوطني تجاه مفهوم الدولة ووظائفها، وتدمير النظام السياسي التعددي وضرب المشروع الديمقراطي ومقومات الحياة المدنية.

إن السلطة التي انفردت بالحكم بعد الحرب وأضحت - للمرة الأولى منذ مئات السنين - مسؤولة عن اليمن كله ، قد فشلت في إدارة مشروع الوحدة، وحولته من مشروع وطني ديمقراطي إلى مشروع عائلي عسبوي، أطاح بالشراكة الوطنية، وكرس الاستئثار بالسلطة، والثروة، وفشلت في أن تكون عند مستوى التحدي الوطني ، في مواجهة المشاكل المستعصية التي ورثتها دولة الوحدة عن مرحلة التجزئة ، أو التي نتجت عن الفترة الانتقالية، أو تلك التي نجمت عن الحرب ، وخروج الشريك الثاني في اتفاق الوحدة (الحزب الاشتراكي) من السلطة ، بل أنها بدلا من ذلك قامت بتسريح الآلاف من الموظفين المدنيين والعسكريين، من أبناء الجنوب ، دون مراعاة للحد الأدنى من حقوقهم المشروعة، وجرى خصخصة مؤسسات القطاع العام من خلال عملية نهب واسعة كان المتنفذون هم المستفيد الوحيد منها، وقذف بالعاملين فيها إلى سوق

البطالة بدون حقوق، وبالمثل طرد الفلاحون من أراضيهم، وصودرت مزارع الدولة، وأعيد توزيعها على حفنة من المتنفذين ، ونهبت أراضي الدولة لصالح فئة صغيرة من كبار المتنفذين، وعلى حساب الاحتياجات الاستثمارية والسكنية، في حين كان مواطنو المحافظات الجنوبية المستبعد الأكبر فيها، وتجاوز الأمر ذلك إلى نهب أراضي وممتلكات خاصة لأعداد كبيرة من المواطنين.

وبذلك نالت المحافظات الجنوبية النصيب الأوفر من تلكم السياسات التدميرية التي انتهجها النظام بصورة أفضت إلى تكريس نزعة الهيمنة والإقصاء ، وإعادة قولبة الأوضاع في الجنوب وكأنه مجرد جغرافيا بلا تاريخ ، وبلا خصائص سياسية، واقتصادية ، واجتماعية وثقافية، نشأت وتبلورت في فضاء الهوية اليمنية على مدى فترات زمنية طويلة .

وفي مجرى هذه الأزمة وتداعياتها نشأت حالة غليان جماهيرية غير مسبوقة في المحافظات الجنوبية ، فتبلور هذا الغليان في حراك سياسي واجتماعي، راح يطرح بقوة موضوع القضية الجنوبية، كرد فعل طبيعي لفشل السلطة في أن تؤسس لحياة سياسية واقتصادية توفر الحد الأدنى من الشعور بالأمان والاستقرار والعدالة لمواطنيها ، وخاصة في المحافظات الجنوبية الذين فاجأهم ذلك المستوى من العبث والفساد بتلك الدرجة الفاحشة، وبتلك الصور المستحدثة مثل منح متنفذين مساحات كبيرة جدا من الأراضي، والامتيازات في التجارة والصناعة في الوقت الذي كان معظم أبناء الجنوب عاجزين عن العمل في هذه المجالات بفعل سنوات المعتمدة على القطاع العام ، وعاجزين كذلك عن الحصول على مسكن لائق بهم ، وقد وفرت ممارسات الفساد هذه بيئة خصبة لإثارة غضب الشارع الجنوبي وتنامت المشاعر

والأحاسيس بتعذر التعايش مع أولئك الذين نهبوا ثروة الجنوب واستباحوها لأنفسهم وأبنائهم تحت أي سقف.

مرة أخرى أصمت السلطة آذانها عن رؤى ومقترحات اللقاء المشترك في المعالجة الوطنية لهذه الأوضاع ، وراحت تعمل على طريقها في معالجة واحتواء الأزمة تارة عبر أساليب توزيع الهبات والأموال وشراء السكوت ، أو عبر استخدام العنف وإطلاق الرصاص الحي والسجن والملاحقات التعسفية لقمع ذلك الحراك السلمي تارة أخرى ، فلم يؤد ذلك إلا إلى المزيد من التأجيج والتعقيدات.

لقد عبرت أحزاب اللقاء المشترك عن تضامنها ووقوفها إلى جانب الحراك السلمي ورفضها لممارسات القمع والتضييق ، وكمثال على ذلك ، نعيد عليكم بعض ما جاء في البيان الختامي للمؤتمر العام الرابع للإصلاح الدورة الثانية الصادر يوم 2009/03/12م والذي أكد فيه على (أن التعاطي مع المطالب الحقوقية والسياسية من منظور أمني وقمع الفعاليات السلمية لن يحل جذر المشكلة بل سيعزز من خيارات أخرى ومسارات تضر بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي ، وأهاب بالمجتمع اليمني بكل قواه ومكوناته السياسية والاجتماعية ومنظماته المدنية وعلمائه ومفكره و مثقفه ورجاله ونسائه وشبابه وشيوخه على مغادرة حالة السلبية والتفريج وتحمل مسؤوليتهم الوطنية والتنادي ل طرح ودراسة الحلول والمعالجات الجادة متخذين من القضية الجنوبية مدخلاً للإصلاح السياسي والوطني الشامل، كما حيا كافة الفعاليات السياسية والشعبية المنضوية تحت مكونات الحراك السلمي معتبرا القضية الجنوبية قضية سياسية حقوقية مطلبية وتمثل أبرز مظاهر الأزمة الوطنية التي تعيشها البلاد، وهي مدخل صحيح وسليم للإصلاح السياسي والوطني الشامل، مطالبا السلطة بالاعتراف بهذه القضية كقضية سياسية، وعدم التعالي عليها، والكف عن قمع

نشاطها وفعاليتها وعدم عسكرة الحياة المدنية، والتحقيق مع كل المتسببين في قمع الفعاليات وقتل وجرح الأبرياء من المواطنين، وإعادة كافة المسرحين قسراً من مدنيين وعسكريين إلى أعمالهم)

في نهاية هذه المقدمة الاستعراضية نرى لزاماً علينا التنويه إلى ما يلي :-

● إن الحديث عن جذر القضية الجنوبية لا يعني بحال من الأحوال إدانة طرف سياسي أو اجتماعي أو محاكمة هذه الفترة التاريخية أو تلك فالبحث عن وفي تلك الجذور إنما يهدف إلى تسهيل وصولنا كفريق واحد إلى التوافق على تشخيص صحيح لهذه الهامة والمركزية تمهيدا للاتفاق على المعالجات والحلول للقضية الجنوبية بأبعادها الحقوقية والسياسية ، حلاً عادلاً وشاملاً، يضع الجنوب في مكانه الوطني الطبيعي كطرف في المعادلة الوطنية، وكشريك حقيقي في السلطة والثروة.

● وجود الترابط العميق بين جذر القضية الجنوبية وبين محتواها ومظاهرها ، ولن يستوفي هذا الجانب حقه من الوضوح في مختلف الأبعاد إلا عند الحديث عن محتوى ومظاهر القضية الجنوبي بكل أبعادها، والذي سيتم طرح وجهة نظر التجمع اليمني للإصلاح ورؤيته لهذا الجانب عند تقديم ورقتنا في هذا المحور.

بعد هذا الاستعراض المفضل والموجز والمتضمن وإن بصورة غير مفقودة للعديد من الأبعاد التي تم تحديدها في خطة العمل سوف نشير وبإيجاز شديد إلى أهم وأبرز الأبعاد لجذور القضية الجنوبية:-

1. إن الحديث عن البعد السياسي لجذر القضية الجنوبية سيقود بالضرورة الى فترة تاريخية سابقة لقيام دولة الوحدة وتحديدًا الى فترة الاستقلال فرغم تمكن الحركة الوطنية في الجنوب من خلق كيان وهوية وطنية جامعة كنجاح يحسب لها ، وتمكن الحركة الوطنية في الشمال من دحر فلول الملكيين وتثبيت النظام الجمهوري ، إلا أن ما لا يمكن إغفاله أو تجاهله أن

النظامين قد اخفقا في بناء الدولة التي تستوعب في هيكلها مختلف القوى الاجتماعية بحيث تحصل كل منها على دورها ومشاركتها في السلطة وفي عملية اتخاذ القرار السياسي بتلقائية ودونما عنف ، وقد أدى هذا الاخفاق وغياب التجربة السياسية الناضجة لدى النظامين السياسيين في الشمال وفي الجنوب وما رافق تجربتهم العملية في ادارة الدولة من تغييب لقيم الديمقراطية ومنظومة الحقوق والحريات ، عكست نفسها في الفشل الذريع خلال الفترة الانتقالية في بناء الدولة الوطنية المجسدة لمضامين وحدة 22/ مايو/1990م السلمية جراء غياب الشراكة الوطنية اللازمة لبنا كتلة تاريخية ترسي المداميك اللازمة لإقامة الدولة وتشديد بنيانها المؤسسي بصورة تتكامل فيه أركان اللامركزية وأركان الديمقراطية التعددية ، واللذان تشكلان أهم أسس ومقومات بناء الدولة المدنية الحديثة.

2. ساهمت تعقيدات المشهد السياسي في الجنوب في نشوء دورات من العنف كان لها تداعياتها التي أثرت بشكل مباشر في بروز القضية الجنوبية حيث فتحت عملية الاقصاء ، واستمرار صراعات الماضي ، وتغييب المصالحة الوطنية ، إلى الاخفاق في ترتيب البيت الجنوبي من الداخل عشية الإعلان عن قيام الجمهورية اليمنية ، الأمر الذي فتح الباب مشرعا أمام توظيف هذه الحالة من التشطي في:-

■ اضعاف الشراكة الوطنية للطرف الجنوبي خلال الفترة ما بين 1994-90م.

■ تقويضها بشكل كامل في فترة ما بعد 1994م ، حيث تحول الجميع من شركاء إلى موظفين .

3. تتمثل أهم عناصر البعد الاقتصادي لجذر القضية الجنوبية بعدم مراعاة طبيعة التجربة الاقتصادية في الجنوب والتي كان من أبرز سماتها:

أ. إدارة الدولة للقطاع الاقتصادي وغياب أي وجود للقطاع الخاص أدى بدوره إلى عدم تراكم قاعدة رأسمالية قادرة على المنافسة في الحصول على فرص استثمارية وبما يحقق العدالة في الفرص التي خلقتها دولة الوحدة

ب. كانت الدولة في الجنوب هي الكافل الاساسي لخلق فرص العمل عبر القطاع العام وهي التي تتكفل بتوفير احتياجات الناس الاساسية وتحديد اسعارها بصورة تتناسب مع دخولهم ، الأمر الذي ضاعف من الآثار الكارثية للسياسة التي انتهجتها السلطة فبدلاً من أن تقوم بتوفير المصالح والخدمات التي تطلع المواطنون إلى نيلها في ظل دولة الوحدة، راحت تضرب شبكة تلك المصالح التي اعتاد مواطنو المحافظات الجنوبية على قيام الدولة بتوفيرها لشرائح واسعة منهم، وتراجعت الكثير من الخدمات التي كانوا يحصلون عليها، وأهين تراث المواطنين الجنوبيين ورموزهم عمداً، وطمست المعالم المجسدة لشراكتهم في الوحدة كجزء رئيسي من شراكتهم الوطنية، وتحولت الوحدة من قضية وطنية نبيلة ربطوا أحلامهم وتطلعاتهم بها إلى تهمة يومية تلاحق الكثيرين منهم في حلهم وترحالهم بينما لم يتوقف الإعلام الرسمي عن استخدامها كوسيلة لتوجيه الإهانات وممارسة القتل المعنوي ضد المواطنين في الجنوب بدون استثناء.

ج. غياب الفساد المالي حيث لم يعرف الجنوب بروز ظاهرة الفساد المالي بشكل واضح للعيان بسبب طبيعة النظام الإداري وصرامة الإجراءات الرقابية في القطاع الحكومي الأمر الذي جعل لاستفحال ظاهرة الفساد بعد قيام دولة الوحدة آثار سلبية على المواطنين في المحافظات الجنوبية والذي كان من أبرز مظاهره:

- منح العقود والامتيازات للمتنفذين والمقربين وخصوصاً في القطاعات النفطية
- صرف الاراض للمتنفذين والموالين بحجة دعم اقامة المشاريع الاستثمارية

ختام أيها الاخوة والأخوات رئاسة وأعضاء فريق القضية الجنوبية في مؤتمر الحوار
الوطني نأمل أن نكون قد أسهمنا في إجلاء الرؤية عن بعض أبعاد جذور القضية
الجنوبية ، آمليين عفوكم وصفحكم عن أي خلل أو تقصير .

وقفنا الله جميعا لما يحبه ويرضاه

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته